الثقافة و العولمة:

بين التكيف و التفاعل

د. مراد زعيمي

جامعة باجي مختار - عنابة.

مقدمة

العولمة موضوع الساعة، والقضية التي تعالج ضمنها كل القضايا، والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند معالجة أي موضوع مهما كان خاصا ومن طرف أي باحث أو مفكر أو مسؤول مهما كان متخصصا.

والرأي العام عندنا يتيه أو تضيع به السبل فيما يتعلق بالعولمة. فمن جهة يتوهم بأن العولمة **ظاهرة** تخترق الحدود ولا تسمح لأحد بالاحتماء منها وكأنها إعصار لا تمنعه الحواجز. ومن جهة ثانية يتم إيهامه بأن العولمة تفرض على السياسات كل السياسات خضوعا تاما لمتطلبات الأسواق العالمية. ومن جهة ثالثة يتم تبسيط أمر العولمة إلى مجرد كونها حرية تبادل سلعي أو مالي أو فتح لفروع الشركات الكبرى الدولية محليا. والحكومات كذلك تعيش حالة ذهول فهي تقف حائرة أمام المؤسسات الدولية وخاصة المالية منها كصندوق النقد الدولي، البنك العالمي وكثيرا ما تغرق قبل أن تجد الإجابة لمسألة الديون الخارجية، وهل يعتبر ذلك من فعل العولمة أو أنه ناتج عن الأوضاع المحلية المضطربة التي تعجز عن السيطرة عليها دون طلب المساعدة الخارجية، أم أن الأمر يتعلق بالديموقراطية؟

فما حقيقة العولمة، ولصالح من هي، وما علاقتها بالثقافة وكيف يجب التعامل معها؟ تلك أسئلة نحاول الإجابة عنها في هذا المقال.

حقيقة العولمة

إن العولمة في حقيقتها تمثل بعدا دائما لنمو المجتمعات، فالمجتمعات الإنسانية تتصف منذ بداية الإنسانية، بجملة من الخصائص منها التغير المستمر الذي قد يكون في شكل عواصف- اقتصادية ثقافية تقنية- كما يتصف بالقدرة على البقاء بالرغم من تلك العواصف. وعلى مر العصور اثبت الإنسان قدرته على التكيف بل والرقي في هذا العالم المليء بالتغيرات السريعة والنماء المستمر في جميع المجالات. إلا أن التغير عندما يكون جذريا وغير متوقع ولا يتماشى مع فطرة الإنسان وكرامته يقابل باستمرار بالرفض، ذلك أن كل إنسان يفضل العيش في عالم مستقر، آمن وفيه إمكانية الحصول على ما يساعده على العيش الرغيد.

إن التوجه إلى العولمة ليس شرا محضا وإنما الشر فيما تحمله هذه العولمة من شر، فالعولمة كانت باستمرار وعلى مدار التاريخ هدفا لكل العظماء من القادة والشعوب، ولكل الديانات الكبرى. فقد حاول الرومان كما حاول اليونان قديما بسط نفوذهم على العالم. وهكذا أرادت المسيحية قديما وحتى اليوم أن تكون دينا عالميا، يقول **ميشيل آلبيرت**: "من الناحية الروحية فإن العولمة تعتبر مصدرا للرقي، ليس فقط لأن كاثوليكي يعني عالمي، ولكن لأن كل المسيحيين يذكرون ما كتبه **القديس بول**: لم يعد هناك يهوديا ولا إفريقيا ولا أحرارا ولا عبيدا، إنكم جميعا واحدا في روح القدس، وهذا يدل كما أرى، على واحد من القيم الروحية العالمية"[1].

ولقد كان الإسلام ولا يزال دينا عالميا من حيث هو عقيدة وشريعة وعبادة ونظام حياة. جاء في القرآن الكريم قوله تعالى:﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ [2]. وقوله أيضا:﴿قل ياأيها الناس

---

[1] ـ Bertrand Badré - la Mondialisation A-T-Elle une Ame? Ed. Economica- Paris –1998, p 13.

[2] ـ الأنبياء 107.

إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾[1]. وهذا يدل على أن رسالة الإسلام ليست خاصة بشعب من الشعوب أو بأمة من الأمم أو بفئة من الفئات، بل هو رسالة إلى كل الناس أينما كانوا.

وقد حاولت الرأسمالية وما زالت تحاول لأن تكون نظاما عالميا.

كذلك الأمر بالنسبة للشيوعية، فقد أسس ماركس مذهبيته منذ البداية على أساس أنها نظام عالمي. كما حاولت النازية بقيادة **هتلر** بسط نفوذها على العالم.

إن العولمة كفكرة، أو كنظام عام، يشمل الإنسانية جمعاء يتيح للإنسان حقه في التميز وتحقيق الذات وفي الوقت نفسه فرص التمتع بالمنجزات العالمية الإيجابية، لا يمكن إلا أن تكون مطلبا إنسانيا ساميا، ولهذا فالعولمة لا يمكن أن تتحقق إلا بمقدار ما تحمله من قيم العدل، الأمان، الاستقرار، والكرامة، وهي قيم في أسمى معانيها لا تتحقق من خلال ما تبشر به أمريكا ورأسماليتها وما تفرضه من آليات لتطبيقها، إنها قيم لا تتحقق إلا من خلال الإسلام دين الله الحق.

وإذا كانت العولمة في أشكالها الماضية قد ساعدت على تدعيم فرص استدراك التأخر بالنسبة لكثير من المجتمعات، فإنها في صورتها الحالية المرتبطة بانتشار الرأسمالية تولد تلقائيا عدم المساواة، والظلم والهيمنة، والاستغلال والفوضى.

فالعولمة بقيادة أمريكا قد ولدت آليات ضبط وتوجيه للسياسة العالمية وهي تحاول إخضاع الحياة الاجتماعية لمختلف شعوب العالم للمنطق الفريد للرأسمالية، وكل المجتمعات تواجه المشاكل نفسها الناجمة عن هذا التوجه ولو في أوضاع مختلفة.

والملاحظ منذ فترة، ليست قصيرة، أن المجتمع الجزائري خصوصا والمجتمعات الإسلامية عموما تتعرض لجملة من الإجراءات الثقافية والسياسية والاقتصادية بحجة التكيف مع العولمة التي أصبحت مع الزمن تبدو وكأنها عملية بناء ثم هدم، ثم بناء ثم هدم ... وكأن الساسة في هذا المجتمع قد

---

[1] ـ الأعراف – 158.

اختاروا بكل إرادة التضحية بالتكامل الاجتماعي والسلام والأمن من أجل الرقي المادي، وهكذا عرضوا النسيج الاجتماعي شيئا فشيئا إلى مزيد من التمزق. وازدياد نسبة البطالة والفقر والجرائم وسائر الانحرافات، ثم التهميش وفقدان كامل الثقة بين الحكام والشعب وأخيرا انفصام عروة الولاء.

إن الأمر لا يتعلق، في الحقيقة، باقتصاد السوق وحده، ولا بالشركات المتعددة الجنسية أو المتعدية الجنسية وحدها، ولا بالمؤسسات المالية الدولية وحدها ولا بالديموقراطية وحدها... بل الأمر يتعلق بعولمة الرأسمالية، وكل ما سبق ذكره إنما هي وسائل وأساليب وآليات مساعدة على فرضها كمذهبية وكنظام سياسي اقتصادي ثقافي على العالم.

ويبقى السؤال قائما: هل هنالك إمكانية للخروج من هذه المتاهات وتصور مشاريع اجتماعية جديدة، قادرة على إدراج العولمة المعمقة للأزمة الحديثة من أجل إحياء التطلعات للكرامة الإنسانية؟

العولمة لصالح من؟

إن تفكير الدول الغربية حول موضوع العولمة قائم أساسا على حساب حاجاتهم الحالية والمستقبلية، وهي حاجات متنوعة ومنها على الخصوص الحاجة إلى المواد الخام والطاقة واليد العاملة والأسواق الاستهلاكية لبيع منتجاتها، وقد أصبحت هذه الدول الغربية منذ 1974 تفكر بطريقة تمنع فيها دول العلم الثالث من أن تستقل بقراراتها في إنتاج أو عدم إنتاج مادة من المواد أو التصرف في ثرواتها كيف ما تشاء، بل عليها أن تخضعها إلى نظام سوق عالمي يحفظ لها هي بالدرجة الأولى تدفق هذه المواد بانتظام وبأسعار تناسبها إذ لم تعد تفكر في استعمار هذه البلاد استيطانيا. يقول **بيار دو سوناركلين**: "إن توسع الأسواق الرأسمالية، وشبكات التبادل والاتصال، والدور الهام على مستوى المجتمع الدولي للفاعلين من أمثال الشركات المتعدية الجنسيات والمؤسسات ما بين الحكومات والمؤسسات غير الحكومية، تتم في إطار عملية

تاريخية وسياق سياسي خاضع للقوى الصناعية الكبرى. لهذا فإن مساحة العولمة محددة بدقة، وأن هذه العملية لا تمس كل المناطق بكيفية واحدة"[1].

ويقول **ساسن**: "إن العولمة مسجلة فعلا على نسيج من موازين القوى الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي تتجه نحو بعض العواصم الكبرى في الشمال والجنوب"[2].

وأما حظ دول العالم الثالث –الفقير– من العولمة فهو –كما يريد الغرب المتقدم– أن يكون تابعا ومكملا وملبيا لتلك الحاجات، وليس عليه أن يتطلع إلى منافسة الدول العظيمة في عظمتها، أو يحاول التخلص من تبعيته لها لأن ذلك لا يزيده إلا تخلفا ويحرمه من نشوة التمتع بالخيرات الاستهلاكية الجاهزة –الأطعمة الجاهزة، الألبسة الجاهزة، المواد الإلكترونية الجاهزة، المواد الإعلامية الجاهزة وكل المصنوعات الجاهزة– وهكذا جاء في التقرير الثاني لنادي روما سنة 1974 بالحرف الواحد: "وبدلا من أن تنوي مختلف المناطق التفوق على العالم المتطور وسبقه في المسيرة التي هي مسيرته، فإنها ستجد هي نفسها طريقها ووسائلها، كما ستجد الوسائل الضرورية لإجراء عملية التكامل بأقصى الفعالية لكل ما قد يصل إليها من مال وسلع من العالم المتطور"[3].

وهكذا بدأت الدول الغربية الرأسمالية تعمل منذ ذلك التاريخ لتحقيق هذه الاستراتيجية: "العولمة = تكامل بين الدول الرأسمالية العظمى والدول الضعيفة"؛ تكامل يحفظ للدول العظمى استمرارها في مسيرة التطور نحو مزيد من العظمة والقوة والسيطرة ويبقي على ضعف الدول الضعيفة وتبعيتها المناسبة للدول العظمى.

---

[1] – Pierre de Senarclens – Mondialisation. souveraineté –Ed. Dalloz. Paris 1998. pp 92- 93.

[2] – Pierre de Senarclens – Mondialisation. souveraineté –Ed. Dalloz. Paris 1998. pp 95.

[3] – **ميهاجلو ميزاروفيك وادوار بيستل**: استراتيجية لغد– التقريرالثاني إلى نادي روما، ترجمة علي عصفور– منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1976. ص191.

وهذا التكامل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إخضاع شعوب العالم إلى نظام عالمي واحد هو النظام الرأسمالي، وكانت الخطوة الأولى تتمثل في تحطيم الدول التي تتشكل منها الكتلة الشيوعية وخاصة الاتحاد السوفييتي الذي كان يمثل إحدى العقبات الرئيسة أمامها لما يملكه من قوة عسكرية قد لا تسمح لها بالانفراد بقيادة العالم، وقد تحالفت الدول الغربية –أمريكا وأوروبا الغربية– من أجل تحقيق هذا الهدف وكان لها ذلك حيث انتهت الحرب الباردة بسقوط جدار برلين بعد أن تفتت الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا.

وعلى المستوى الاقتصادي عملت هذه الدول على اختراق الأسواق المحلية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات ثم الشركات المتعدية الجنسيات، وأعطيت لها كل الصلاحيات والدعم من أجل فرض شروطها على الدول التي تتعامل معها، فتقيم فروعها الإنتاجية الثقافية أو المادية بعد أن توفر لها الدول المستقبلة المناخ المناسب ثقافيا، ماليا وقانونيا، حسب معايير يقولون عنها أنها عالمية[1].

وإذا كانت مهمة الشركات هو استغلال المواد الخام واليد العاملة الرخيصة، والطاقة وفرض شروط العمل وتوزيع المواد، فإن الحكومات الغربية قد تحملت مسؤولية تهيئة الظروف السياسية المناسبة من خلال المفاوضات الإيحائية والمصحوبة بالضغط وفي كثير من الأحيان بالتهديد.

يقول **بيار دو سوناركلين** بصدد الحديث عن الدور الطلائعي لأمريكا في التحضير للعولمة وتوجيهها مقارنة مع التأخر الذي يأسف له بالنسبة للدول الأوروبية: "إن الحكومة الأمريكية عملت الكثير بعد الحرب العالمية الثانية من أجل تهيئة شروط النمو للشركات المتعدية الجنسيات الأمريكية وإعطائها الأفضلية لهذا التوسع"[2].

---

[1] ـ Gérard Lafay – Comprendre La Mondialisation– Ed. Economica. Paris.1996, pp 64،37.

[2] ـ Pierre de Senarclens – Mondialisation, souveraineté –Ed. Dalloz. Paris 1998, pp 93.

فإذا كانت أوروبا الغربية لم تبدأ في التخطيط للعولمة، أو للمساهمة فيها إلا بعد أزمة 1972 النفطية، كما أشار إلى ذلك التقرير الثاني لنادي روما سنة 1974 فإن أمريكا قد بدأت فعلا في التفكير في قيادة العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد عملت أمريكا – وهي الدولة التي تشكلت منذ البداية من المغامرين والمرتزقة من كل الجنسيات والشعوب الأوروبية– بكثير من المكر والدهاء والتخطيط الاستراتيجي على جر الدول الأوروبية الغربية الرأسمالية إلى صفها أولا للتحالف معها في مواجهة الكتلة الشرقية الشيوعية في حرب باردة انتهت بانتصارها، وثانيا لتقاسم سلمي لخيرات العالم الثالث والسيطرة عليه.

والآن وبعد أن انتهت الحرب الباردة فإن أمريكا توظف المؤسسات الدولية بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، ونادي باريس واليونسكو من خلال هيمنتها الواضحة عليها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية الرامية إلى فرض إرادتها وقيمها على العالم والتفرد بقيادته، متجاوزة بذلك حلفائها التقليديين أنفسهم.

إن أمريكا التي تتزعم اليوم العالم وتريد عولمته بقيمها وتخضعه لمبادئها وأهدافها – شأنها شأن الدول الغربية الأخرى– لا يمكن أن ننتظر منها ومنهم أن يجلبوا لنا الرقي والسعادة والاستقرار والسلم، أو أن يساعدونا على تجاوز تخلفنا واللحاق بالمستوى الحضاري الذي وصلوا إليه، وأقصى ما يفعلونه هو أن يدفعوننا دفعا إلى تقبل منتجاتهم المادية والفكرية كمستهلكين، وأن يغرسوا فينا قيم التبعية والاستسلام والقبول بقيادتهم والرضوخ لمطالبهم. يقول **نعوم شومسكي**: "إن الفرضية الضمنية هي أن النظام الأمريكي الخاص بالتنظيم الاجتماعي والسلطة، والعقيدة التي تصاحبه، يجب أن يكون عاما. إن أي شيء أقل من هذا لا يعتبر مقبولا ولا يمكن التسامح مع أي تحد. إن كل عمل، والحالة هذه تتخذه الولايات المتحدة الأمريكية لنشر نظامها وعقيدتها هو عمل دفاعي"[1].

---

[1] ـ **أحمد ثابت**: العولمة والخيارات المستقلة– مجلة المستقبل العربي، العدد240، 1999.ص 12.

هكذا بكل بساطة، فكل عمل سواء كان مفاوضات للإقناع، أو مساومات للإرهاب، أو حربا للإذلال، أو جوسسة للدسائس، أو وساطة للفتنة إنما هو عمل دفاعي من حق أمريكا أن تقوم به من أجل نشر نظامها وعقيدتها على مستوى العالم، وليس لحماية نفسها، هو عمل دفاعي، فأي دفاع هذا ؟؟

إن الغرب قد عمل منذ بداية الحملات الصليبية وفق مبادئ **فرق تسد ومن يملك هو الذي يحكم والحياة صراع والبقاء للأقوى** وهو مستمر في هذا الاتجاه، وأمريكا تطبق هذه المبادئ اليوم بأدهى ما يمكن أن تطبق. و"إن الولايات المتحدة، لا تتقدم في طورها الجديد كقائد للرأسمالية العالمية المنتصرة فحسب، إنما تتقدم أيضا كتجسيد لروح الأمة الأمريكية، التي هي روح العالم الراهن، محتلة مكان **الروح الألمانية** الذي اختص به هيجل الأمة الألمانية"[1].

وبعد:

- أي عولمة هذه التي تطل علينا وكثير من الساسة والمفكرين يدعوننا للتكيف معها؟
- أي عولمة ونحن نجد أن الدول التي تمتلك الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها أمريكا تقف بكل قوة لمنع بقية الدول من امتلاكها، وتعاقب بعنف من يحاول ذلك، ومثال العراق أمامنا؟
- أي عولمة مع وجود **حق الفيتو** المحتكر من طرف بعض الدول القوية الذي يكرس الظلم والجور، ويفرض العقوبات على الدول والشعوب؟
- أي عولمة إعلامية تجعل من العالم قرية واحدة ونحن نعرف كيف تعاني قرانا وكثير من مدننا العزلة في المواصلات ناهيك عن الاتصالات، وكيف تمر الأحداث والناس

---

[1] ـ **فيصل دراج وآخرون:** أبحاث الأسبوع الثقافي الثاني – جامعة دمشق، 1995،ص 63.

يعيشون تحت وهم الشائعات والأخبار الزائفة. وكيف تعمل المؤسسات الإعلامية الاحتكارية الكبرى على احتكار الأخبار وتزييفها؟

● أي عولمة للمبادلات الاقتصادية، وهي في الحقيقة فتح لأسواق المجتمعات الضعيفة أمام المنتجات الغربية مع احتكار كامل لتقنيات الإنتاج. فنحن "إذا راجعنا قائمة فورشن 500 شركة" وجدنا أن 418 شركة تتخذ مقرها الرسمي في واحدة من18 دولة عضوا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"[1]. و"على مستوى الشعوب فإن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تضم 19% من السكان تملك 71% من تجارة السلع والخدمات و58% من الاستثمارات و91% من مواقع الإنترنت بما يعنيه ذلك الرقم الأخير من انطلاق في المعرفة"[2].

العولمة والثقافة

لكل مجتمع ثقافته ولكل ثقافة هويتها الخاصة التي تنطلق منها، وتخضع لها في جميع نتائجها، وتتمثل هذه الهوية فيما يمكن أن نسميه **نسق القيم الأساس**. وينبثق نسق القيم الأساس للثقافة من **النظام الرائد** الذي قد يكون عبارة عن دين أو أسطورة أو مذهبية، فيشمل كل أنحاء الثقافة متغلغلا في كل جزء من أجزائها.

وهذا الرأي نجد له مؤيدين حتى عند علماء من الغرب ومنهم **جورج ستانيو وروبرت أغروس** اللذان يقولان: "لكل حضارة من الحضارات تصور كوني للعالم، أي نظرة يفهم وفقا لها كل شيء ويقومه، والتصور السائد في حضارة ما هو الذي يحدد

---

[1] ـ إسماعيل صبري-1997 -15.

[2] ـ **محمود المراغي**: عالم النخبة – مجلة العربي، العدد 493، 1999، ص 78.

معالمها، ويشكل اللحمة بين عناصر معارفها، ويملي منهجيتها ويوجه تربيتها، وهذا التصور يشكل إطار الاستنارة من المعرفة والمقياس الذي تقاس به"[1].

ويقول مالك بن نبي: "والثقافة –بما تتضمنه من فكرة دينية نظمت الملحمة الإنسانية في جميع أدوارها من لدن آدم – لا يسوغ أن نعتبرها علما يتعلمه الناس، بل هي محيط يحيط به، وإطار يتحرك داخله، يغذي الحضارة في أحشائه، فهي الوسط الذي تتكون فيه جميع خصائص المجتمع المتحضر وتتشكل فيه كل جزئية من جزئياته تبعا للغاية العليا التي رسمها المجتمع لنفسه"[2].

فالثقافة هي بوصلة المجتمع، وبدونها لا يستطيع أفراده معرفة من أين جاءوا ولا الهدف من وجودهم.

ومهما قيل عن التلاقح أو الاتصال أو الاستعارة الثقافية، فإنه يبقى دائما هناك تمايز ثقافي، فنحن نشاهد في عصر الاتصالات الذي جعل من العالم الإنساني على اتساعه قرية كما يقولون، إلحاحا، وخاصة في المناسبات وعلى مر الأيام، على إبراز الخصائص المميزة للشعوب، نشاهد ذلك في تميز الرايات والأناشيد الوطنية واللغات والأزياء الشعبية بل والأكلات. إن الرغبة التي نجدها عند الناس في إبداء مظاهر التميز والاستقلالية لمجتمعاتهم عن المجتمعات الأخرى لأكبر دليل عن وجود ذلك الاختلاف الثقافي واستمراره.

ولا شك أن هذه الرغبة في التميز تعود أساسا إلى حاجة فطرية عندهم وهي الحاجة إلى تحقيق الذات. هذه الحاجة التي تبدأ فردية وتتسع عن طريق المشاركة الوجدانية والروحية لتصبح حاجة اجتماعية، ولن يفقد المجتمع هذه الحاجة إلا عندما يصبح في

---

[1] ـ **جورج ستانلي وروبارت غروس:** العلم في منظوره الجديد– ترجمة كمال جلالي، سلسلة عالم الكتب، الكويت، 1989، ص 115.

[2] ـ **مالك بن النبي:** آفاق جزائرية،ترجمة الطيب الشريف، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر،دون تاريخ ، ص129.

حالة من الضعف والانهزام أمام المجتمعات الأخرى، حيث أن "المغلوب مولع أبدا بالاقتداء بالغالب"[1].

فثقافة أي مجتمع سليم لا يمكن أن تكون ركاما من الأشياء والأفكار، بل هي على العكس من ذلك تمثل كلا مترابطا متناغما، بحيث لا يمكن أن نفهم أي عنصر من العناصر إلا في ظل ذلك الكل. وبناء عليه يمكن القول بأن العناصر الثقافية لأي مجتمع - سواء كان ذلك في مجال العقائد الإيمانية والطقوس التعبدية أو الممارسات السياسية أو الأنشطة الاقتصادية والتربوية الخ- لا يمكن فهمها إلا إذا نظرنا إليها في تكاملها وترابطها، وأي عنصر يكون دخيلا عن تلك الثقافة ولا يتكامل مع سائر العناصر يكون مصيره وإن طال الزمن، الرفض أو أن يقع في صدام مع بقية العناصر، وفي هذا الصدد يقول **ماكيفر وبيدج**: "ويمكن القول بوجه عام أن التصادم الثقافي يوجد حيثما يكون هناك تعارض بين أسلوبين للحياة أو للتفكير داخل نفس المجتمع بدرجة لا يمكن بها أن يتعايشا معا جنبا إلى جنب، وبحيث يتضمن مجرد وجود إحداهما قمع الأخرى، ومع أن التصادم الثنائي ظاهرة قديمة جدا، إلا أنها قد ظهرت في الأزمنة الحديثة في صورة مضخمة ويرجع ذلك إلى انتشار الفلسفات الجماعية. وهذا التصادم الثقافي سيف للفرقة داخل كثير من البلدان في كل من الشرق والغرب يثير حروبا أهلية وثورات"[2].

---

[1] ـ **ابن خلدون**: المقدمة- تحقيق عبد الواحد وافي، لجنة البيان العربي، الإسماعيلية، ط2، 1965، ص620.

[2] ـ **روبرت موريسن ماكيفر وشارلز هنت بيدج**: ترجمة علي أحمد عيسى- مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط3، 1974.ص 1013، 1014.

ولعل أبرز مثال على ذلك ما حدث بالنسبة للمجتمع الجزائري خلال سنوات السبعينات عندما حاول السياسيون إدراج **الاشتراكية** وقيمها في المجتمع الجزائري بفرضها كنظام اقتصادي سياسي واجتماعي على المجتمع محاولين استخدام بعض القيم الإسلامية والعادات الجزائرية لإقناع الناس بأنها نابعة من ثقافة المجتمع الجزائري وقيمه مثل **التويزة، من أين لك هذا؟، الأرض لمن يفلحها، الناس سواسية كأسنان المشط**، وما إلى ذلك ... إلا أن ذلك لم يكن كافيا لاستدماج هذا **النظام** الغريب عن ثقافة المجتمع الجزائري، حيث أنه اصطدم مع قيم أخرى مثل **الحق في الملكية الفردية، الحق في الميراث، الحرية**، فنظام التعاونيات الفلاحية مثلا كان يقوم على **مبدأ الاستفادة لا الملكية** وبالتالي يمنع **التوارث** الأمر الذي لم يستصفه المجتمع الجزائري. لهذا لم يثبت هذا النظام، بل وصلت قيمه المناقضة للقيم الثقافية الأصلية إلى درجة عالية من النزاع والتصادم أوصلت المجتمع الجزائري إلى الوضع الذي يقر الجميع أنه وضع متأزم انفجر في أكتوبر 1988 وهو مستمر إلى اليوم.

ولا أدل على أن الأزمة التي تعيشها الجزائر منذ 1988 هي أزمة ثقافية بكل أبعادها، هو قناعة كل السياسيين على اختلاف توجهاتهم **بأن المجتمع الجزائري يفتقد إلى مشروع مجتمع**، وذلك تعبير على أن النزاع القائم هو نزاع بين العناصر الثقافية الأصيلة في المجتمع الجزائري والتي تستمد أصالتها من الإسلام –بالرغم من كل التشوهات والمغالطات التي تحدث– والعناصر الثقافية الدخيلة على المجتمع الجزائري. وبالرغم من أن التكامل الثقافي لا يمكن أن يكون تاما إلا أنه مع ذلك يبقى مطلبا ضروريا ليتمكن المجتمع من الاستقرار والأمن والازدهار والصمود أمام الأعداء.

من هنا كان اعتقادنا أن العولمة في جميع جوانبها، وفي جميع مجالاتها تستوجب أولا وقبل كل شيء عولمة ثقافية، وهي في الحقيقة لم تغب عن الغزاة في أي مرحلة من مراحل التاريخ البشري، ويكفي أن نذكر هنا بالأعمال الجبارة التي قام بها

الأنثروبولوجيون الأوروبيون في المجتمعات الأفريقية تمهيدا للغزو الاستيطاني الذي نفذته جيوش أوروبا.

وفي التقرير الثاني لنادي روما سنة 1974 الذي أعده الخبيران **ميهاجلو ميزارو فيك وإدوارد بيستل** عند وضعهما لـــ: "نموذج للنظام العالمي متعدد المستويات" خلصا إلى أنه لا بد من:

1. ضرورة إعادة بناء النظام العالمي **أفقيا** أي ضرورة التغيير في العلاقات بين الأمم والمناطق.
2. الحاجة، على مستوى بنية النظام العالمي **العمودية** إلى تعديل الطبقة المعيارية تعديلا جذريا، أي تعديل نظام قيم الإنسان وأهدافه، فبهذا الشرط ستحل أزمات الطاقة،الغذاء، والأزمات الأخرى"[1].

ويبدو لي أن هذه الاستراتيجية قد نفذت تنفيذا في منتهى الدقة، فمنذ ذلك الوقت والأمور تتجه إلى مزيد من هيمنة القيم الرأسمالية والديمقراطية الغربية يقابلها تقهقر تدريجي في القيم المناهضة لها باستثناء الإسلام. وإذا أردنا أن نأخذ مثالا على ذلك فإننا سوف نجد المجال أمامنا واسعا ويقدم لنا صور عديدة للغزو الثقافي، وسنكتفي هنا بمثالين الأول من واقع المجتمع الجزائري، والثاني من واقع المجتمع السوفييتي. فالمجتمع الجزائري تعرض ويتعرض مثله مثل باقي دول العالم الإسلامي، إلى عملية غزو ثقافي منظم يهدف إلى:

---

[1] ـ **ميهاجلو ميزاروفيك وادوار بيستل:** استراتيجية للغد- التقريرالثاني إلى نادي روما، ترجمة علي عصفور- منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1976. ص81.

● إيقاف الصحوة الإسلامية والمد الإسلامي، من خلال تشويه صورة الحركة الإسلامية، سواء كانت جماعات أو جمعيات أو أحزاب سياسية، واتهامها بالإرهاب والعنف والرجعية والتخلف، وكل النعوت التي يمكن أن تشوه صورتها ونشاطها، وتفقد مصداقيتها الشعبية.

● إزالة الفروق المميزة للمجتمع الجزائري المسلم عن غيره من المجتمعات الكافرة، وذلك بإزالة مظاهر الحياة الإسلامية، وإحلال السمات الثقافية للمجتمع الغازي محل السمات الثقافية الإسلامية، وما عمليات التوأمة بين بعض المدن الجزائرية والمدن الغربية إلا واحدة من هذه العمليات – فالواقع أن التوأمة لا تتم بجعل المدن الغربية شبيهة للمدن الجزائرية، وإنما العكس هو الذي يحدث كل مرة– والسياحة، وقضية المرأة والجمعيات النسوية والنظم الاجتماعية وغيرها كلها مجالات تتم من خلالها محاولات الغزو الثقافي لثقافة المجتمع الجزائري.

● التمكين للفكر اللاديني عموما، وخاصة في مجالي التربية والتعليم والسياسة وهي أمور بادية للعيان ولا تحتاج إلى كثير عناء من أجل الوقوف عليها.

● التشكيك في الإسلام كنظام رائد يمكن للمجتمع الجزائري أن يلتزمه ويحدث به ومن خلاله النهضة والرقي في جميع مجالات الحياة الاجتماعية.

● إبعاد المسلمين عن ممارسة مقتضى عقيدتهم، وهي مصدر عزهم وقوتهم.

● ضمان مصالح الغرب في الجزائر من خلال أبنائها أنفسهم، الذين تم غزو عقولهم وأفكارهم.

وإن كان الغرب لم يستطع لحد الآن أن يحقق كل أهدافه تلك إلا أنه مع ذلك قد استطاع أن يحقق الكثير منها وما التأخر في استعمال اللغة العربية في جميع مجالات الحياة العلمية والإدارية إلا دليلا من الأدلة التي تفصح عن تحقيق جزء من أهداف الغزو، وكذلك فإن اضطراب المنظومة التربوية، والتزاع القيمي الذي يعيشه المجتمع يوميا،

والفتنة التي تعصف بالمجتمع إلى درجة الاقتتال بين فئاته، كل ذلك أدلة على أن الغزو الثقافي قد استطاع أن يحقق بعض أهدافه.

أما الاتحاد السوفييتي الذي خاض **الحرب الباردة** مع الغرب الرأسمالي، وخرج منها مهزوما، فقد تعرض أثناء تلك الحرب الباردة إلى عملية غزو ثقافي ركز فيها الغرب الرأسمالي على معاني الديموقراطية والحرية الفردية والجماعية وحرية الرأي والتعبير، والتنقل، كانت نتيجتها زعزعة ثقة أفراد المجتمع السوفييتي بنظامه الرائد وعقيدته الشيوعية، وانقسام هذه الدولة **العظيمة** إلى دول متخاصمة، والمستفيد الأول هو أمريكا ثم الدول الأوروبية التي تعمل على تعزيز وحدتها.

وإذا كان المجتمع الجزائري قد ثبت إلى الآن أمام ضربات الغزو الثقافي المنظم، ويستمر في وحدته وتماسكه، فذلك بسبب قوة العقيدة الإسلامية نفسها وتكاملها وتماسكها. فإن المجتمع السوفييتي كانت عقيدته غير قادرة على الثبات أمام ضربات الغزو الثقافي الغربي بسبب التناقضات الداخلية للعقيدة الشيوعية ومناقضتها للفطرة البشرية.

ونحب أن نشير هنا إلى أن وسائل الغزو الثقافي وأساليبه عديدة ومتنوعة وإن كانت تتفاوت من حيث خطورتها ومنها:

1 ــ اللغة: لقد بات من البديهي أن أي محاولة لتغيير العادات والأعراف والمعايير والقيم وغيرها من عناصر الثقافة لا يمكن أن يتم إلا من خلال اللغة ذلك "أن اكتساب ثقافة ما هو أولا وقبل كل شيء اكتساب لغتها"[1].

---

[1] _ Pierre de Senarclens – Mondialisation, souveraineté –Ed. Dalloz. Paris 1998, p8.

فلا يمكن لشعب كالشعب الجزائري أن يكتسب الثقافة الغربية وينخرط فيها ما لم يكتسب اللغة الغربية **الفرنسية أو الإنجليزية** ليس فقط في معاهد التعليم الجامعي والعالي بل كلغة شعبية واسعة النطاق وهو ما تسعى له فرنسا على الخصوص وينفذه أشياعها من الجزائريين.

وقد شعرت فرنسا بالخطر الداهم عليها من وراء استعمال اللغة الإنجليزية فأنشأ **جورج بومبيدو** الرئيس الأسبق لفرنسا عام 1966 **الجنة العليا لمستعملي اللغة الفرنسية** وفي سنة 1981 أنشأت في فرنسا دائما **اللجنة من أجل الهوية القومية** وهدفها الدفاع عن اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية في وجه تهديد اللغة الإنجليزية والثقافية الأمريكية في فرنسا[1].

2 ـ **العلم**: فالعلم سلاح، ورغبة كل الشعوب في امتلاك أدواته ونتائجه رغبة كبيرة، وحاجاتهم إليه أكيدة من أجل كل نهضة ورقي. ودول الغرب تدرك ذلك ولهذا تحتكره، وتستعمله كأداة للغزو الثقافي، وهي تدرك "أن عولمة العلم يشبه حصان تروادة، الذي يسمح للثقافة الغربية باقتحام أبواب المجتمعات التقليدية"[2]، فهم ينظرون إلينا على أننا مجتمعات تقليدية متخلفة جاهلة ومتعطشة للعلم ولهذا يستعملون العلم كوسيلة من الوسائل لغزونا ثقافيا فيفرضون علينا منهجيتهم وأساليبهم وقوالبهم في التفكير ببعدها الفلسفي والتطبيقي على حد سواء.

---

[1] ـ **شحادة الخوري**: القضية اللغوية في الجزائر وانتصار اللغة العربية في الجزائر- مطبعة الكاتب العربي، دمشق، 1991، ص98.

[2] ـ Jean –Pierre Warnier – La Mondialisation de la culture – Ed. La découverte et Syros. Paris.1999, p68 .

3 ـ التصنيع: إن الصناعة هي إحدى عربات العولمة الثقافية، فهي تخترق الثقافات وتحولها، وفي كثير من الأحيان تحطمها، فإن إقامة **مصنع** يتطلب بيئة اجتماعية مناسبة، ذلك أن هذه المؤسسات تنمو ـفعلاـ في أوساط سياسية استطاعت أن توفر لها أسواقا، وأن تضع لها في عين المكان شروطا اقتصادية وثقافية من النوع العصري، إنها في حاجة خاصة للأمن ولإطار قانوني رسمي مستقر نسبيا، وشبكة اتصالات، وإلى محيط اجتماعي ثقافي مناسب لتنمية استثماراتهم.

فإذا كان هذا المصنع من المؤسسات المتعددة الجنسية أو المتعدية الجنسية، فكيف نتصور دورها الثقافي؟ مما لاشك فيه أن هذه المؤسسات تحتفظ بالكثير، إن لم نقل، بكل خصائصها القومية والوطنية، حيث أن إدارتها وتسييرها يتمان عادة في إطار اجتماعي ثقافي مصبوغ بطابع الوطن الأصل. ونحن نتابع اليوم في الجزائر ذلك النقاش الواسع وتلك المفاوضات الصعبة بين ممثلي بعض هذه الشركات التي يحاول المسؤولون في بلادنا استقدامها للاستثمار عندنا، حول الشروط الأمنية والثقافية بالإضافة إلى الشروط المالية والقانونية الواجب توفيرها من أجل أن تلبي هذا الطلب.

4 ـ الأسواق الحرة: إن فتح الأسواق المحلية أمام الإنتاج الأجنبي ـ وخاصة الغربي ـ يفرض من حيث المبدأ تنافسا على المستوى العالمي بين كل المؤسسات على مختلف أنواع منتجاتها، وهو ما يوجب تعديلا بل تغييرا في أنماط الإنتاج والتسويق والاستهلاك وما يرتبط بذلك من قيم وعادات وأعراف. فالعولمة من هذه الزاوية تعتبر توحيدا للشكل وتعميما له، إذ أنه يمس المعارف، والمعارف التقنية، بل ويمس الحاجات نفسها وطرق إشباعها، ما دامت الوسائل نفسها تصل إلى كل مكان، وهو ما ينشأ تقاربا مصطنعا بين الشعوب حيث لا يجد أحد نفسه.

5 ـ وسائل الاتصال: عن طريق وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون يتم غزو مجتمعاتنا والتأثير في قناعة واتجاه الأفراد والجماعات حيث لا حماية ولا وقاية، فوسائل الاتصال عندنا من الضعف بمكان حيث لا يمكنها الصمود أمام الزخم الإعلامي الغربي فإذا كان **بيار وارنييه** يقول: "ماذا تزن السينما أو الوسائل السمعية البصرية الفرنسية أمام العملاق الأمريكي؟"[1]. فماذا نقول نحن عن الوسائل السمعية البصرية عندنا مقابل أمريكا بل فرنسا؟

إن تطلعات كل صناعة ثقافية هي غزو مناطق العالم كله من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه، فليست العولمة نظاما اقتصاديا فحسب، كما يراد الترويج إليه من طرف أنصار الانفتاح على الغرب، فلقد نشأت منذ البداية في إطار ثقافة معينة هي ثقافة الغرب وعلى رأسها ثقافة أمريكا، وهي تكتسح العالم مستخدمة في ذلك كل الوسائل السابق ذكرها وتهدف إلى السيطرة ثقافيا عليه. "إن هناك حربا باردة ثقافيا، تهدف من جانب الغرب والولايات المتحدة إلى إفقاد العرب والمسلمين ثقتهم بأنفسهم، وبالتالي إلى تسليمهم بأسبقية القيم الحضارية والثقافية الغربية وتفوقها"[2].

ذلك أنه عندما تفقد الجماعات والمجتمعات معالمها العقدية والمذهبية، وعندما يكون الأفراد غير متأكدين من القيم والمعايير التي تشكل أساس النظام الرائد في مجتمعهم، عند ذلك يفقدون معنى الولاء وتتعرض شبكة العلاقات الاجتماعية إلى التمزق، فيسهل جرهم إلى أي مأزق ودفعهم إلى أي اتجاه.

وإذا كنا نحن **المسلمون** اليوم في حاجة إلى ما أنتجه الغرب من وسائل وأساليب وخدمات تساهم-ولا شك- في رفاهية الإنسان، فهل نحن في حاجة إلى عقائدهم؟ وهل

---

[1] ـ Jean –Pierre Warnier – La Mondialisation de la culture – Ed. La découverte et Syros. Paris.1999 p5 .

[2] ـ برهان غليون-1999- 14.

نحن في حاجة إلى نظرتهم للدين والحياة؟ وبكلمة جامعة هل نحن في حاجة إلى ثقافتهم؟ إننا نشاهد في كثير من الأماكن والأحيان أعمالا، ونسمع ونقرأ الكثير من الكلام الذي يدعو إلى إعادة النظر في الإسلام والعقائد الإسلامية ناهيك عن الشريعة الإسلامية، وتثير الشكوك حولها، والبديل هو ثقافة لادينية. ومن جهة أخرى نجد محاولات بعض الكتاب أمثال **الجابري، العلوي، عكرون، غليون،** وغيرهم من أجل تحديث الفكر **العربي الإسلامي** كما يسمونه وجعله متفتحا على معايير وقيم الحداثة، وهي محاولات تندرج ضمن السياق الذي بدأ منذ أيام **طه حسين** لتهيئة الأجواء لهذا النوع الجديد من الغزو والذي يأخذ اليوم شعار العولمة كغطاء له.

وهي محاولات محكوم عليها بالفشل، فقد سبق هؤلاء مفكرون وعلماء توقعوا أن تؤدي الحداثة إلى تقارب ثقافي بين الشعوب، وأسس بعض علماء الاجتماع نظريات تدور حول هذا الموضوع منهم **شمويل ديزنستادت** تحت عنوان: **نظرية التوافق** عام 1963 ولكن الذي حدث بعد ثلاثين سنة من هذا التاريخ أن العلماء أصبحوا أكثر تواضعا وأقل تأكيدا على هذا الاتجاه، إذ تبين لهم أن الأمور سارت على عكس ما كانوا يتوقعون، فقد تم تسجيل ملاحظات تؤكد أن المجتمعات ميالة إلى إنتاج التمايز الثقافي أكثر من ميلها إلى المماثلة[1].

رؤية مستقبلية

هناك جملة من المعطيات التي يجب أن نأخذها بعين الاعتبار ونحن نرسم الرؤية المستقبلية:

---

[1] _ Jean –Pierre Warnier – La Mondialisation de la culture – Ed. La découverte et Syros. Paris.1999 p.20.

1. أن العولمة الحالية هي عملية تاريخية، ليست عفوية، كما أنها ليست قدرا محتوما، وأن الفاعل الأول فيها هو أمريكا.

2. أن هذه العولمة ليست مقتصرة على الجوانب الاقتصادية أو المالية بل ثقافية أولا.

3. أن هذه العولمة تحمل قيما خاصة هي قيم الديموقراطية الرأسمالية كما تفهمها أمريكا بالذات.

4. أن هذه العولمة غير عادلة بل أبعد ما تكون عن العدل والمساواة.

5. أن هذه العولمة مازالت لم تشمل العالم كله كما يريد صانعوها.

6. أن انتشار العولمة وفق إرادة أمريكا مرهون بمدى مقاومة أو استسلام الشعوب لها.

7. أنه مهما عمت هذه العولمة شعوب العالم فإنها لن تكون آخر صورة من صور النظام العالمي وإن كانت ستكون أسوأها على الإطلاق.

8. أن العولمة هدف، ومجرد تحديد الهدف لا يعني تحققه. والأدلة كثيرة التي تكشف على أن العولمة لم تتحقق، كما أنها ليست بالقوة التي لا تقهر أو الإعصار الذي لا يمكن مواجهته.

9. أن النظام الرأسمالي لا يمكن عولمته إلا إذا تمت عولمة الديموقراطية كما هي مطبقة في الدول الغربية الرأسمالية، فالديموقراطية والرأسمالية وجهان لعملة واحدة، وإذا كانت الرأسمالية متوحشة فإن الديموقراطية هي حامية الوحوش.

إنني متشائم على المدى القريب والمتوسط، متفائل على المدى البعيد، كيف ذلك؟

إن هناك جملة من الأسباب تدعوني لتسجيل خوفي وقلقي من العولمة بالمفهوم الذي طرحته سالفا، من أهم هذه الأسباب:

أ ـ الدور السلبي لسياسيينا وولاة الأمر عندنا إزاء العولمة فهم من جهة ينساقون وراء شروط المؤسسات الدولية والمؤسسات المتعدية الجنسية فيما يتعلق بإعادة تنظيم الحياة الثقافية والنشاط الاقتصادي بما يتلاءم وقيم ومعايير السوق العالمية والمفهوم

الأمريكي بالذات للديموقراطية. ومن جهة ثانية يحتكرون السلطة والقوة، وخاصة القوة الإعلامية والنشاط السياسي إلى أبعد حد ممكن -خلافا لما يجري في المجتمعات الغربية من انفتاح سياسي ومشاركة في السلطة- بما يحفظ لهم - كنخبة سياسية متميزة عن الشعب- حق الوصاية عليه. فيفقد المجتمع بذلك قدرته على المحافظة على وجوده المتميز، بل نجده يعيش حالة الاغتراب عن قيمه تحت وطأة الغزو الثقافي المعولم، وغربة عن سيادته الفعلية تحت وطأة السلطة الطاغية التي تكبله، وهو ما يسهل الطريق أمام الغزو الثقافي المعولم.

ب ـــ سياسة ردود الأفعال التي يتسم بها الموقف الرسمي للنخبة السياسية في بلادنا إزاء آليات العولمة والذي يركز على مواجهة بعض مظاهر العولمة دون الالتفات إلى الجوهر، فيكتفي بمحاولة التعديل من الشروط التي تفرضها المؤسسات المتعدية الجنسية، أو إجراء بعض الرقابة على المواد الإعلامية مثلا، بدلا من المبادرة بالفعل ومعالجة موضوع العولمة من جذوره والوقوف على خلفياته ثم وضع سياسة رشيدة لمواجهتها لا بالحد من آثارها السلبية فحسب ولكن بتجنب كل آثارها السلبية، والاستفادة فقط مما هو إيجابي فيها.

ج ـــ سياسة **التكيف** المنتهجة لحد الآن مع العولمة بدلا من **التفاعل**، إن النخبة المتنفذة في السلطة والمجتمع عندما تشيع أن العولمة ظاهرة قادمة لتعم العالم بأسره ولا مناص منها وأن علينا أن نسارع بتهيئة أنفسنا ومؤسساتنا لتمثل ما تأتي به حتى لا يجرفنا تيارها، إن إشاعة مثل هذه الأفكار يشل عزيمة الأفراد، ويدفعهم لقبول مؤشرات العولمة دون أي مقاومة.

إنها أمور فعلا تدعو إلى التشاؤم، إلى القلق، إلى الخوف من ضياع الجهود والطاقات. ولكن مع ذلك كله يجب علينا أن لا نغرق في التفكير في مآسي العولمة، بل علينا أن

نفكر بجد فيما يجب فعله –مع عدم تفويت الفرصة للاستفادة من إيجابيات العولمة– من أجل مجتمعنا أولا والإنسانية ثانيا. فهناك العديد من الأسباب التي تدعونا إلى التفاؤل على المدى البعيد وهي:

1 ـــ إن هذه العولمة تتم في إطار النظام الرأسمالي المتمسك بالإنتاج الواسع للرفاهية المادية في الوسائل والخدمات على حساب القيم الروحية التي تعطي لهذه الوسائل والخدمات معنى للمساهمة في الحياة، وهو تناقض مدمر، ويعود ضرره – على المدى البعيد– على صاحبه أولا، فنحن نسجل تلك التناقضات في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بين مظاهر الغنى الفاحش والفقر المدقع، في التفكير المادي والتفكير الروحي، في المؤسسات التي تنتج الدمار، والجماعات الروحية المدمرة لنفسها.

2 ـــ إنها عولمة تحمل معها المظالم والشرور، إنها تنشر الأسلحة والمخدرات، وجرائم التجارة الدولية، إنها تنمي الفوارق وتوسع الهوة بين الشمال والجنوب. فلننظر إلى التباين والتفاوت المقصود والمخطط له في امتلاك التقنيات وأسلحة الدمار الشامل، والقوة بمختلف أشكالها، والإعلام والاتصال. ولننظر ميزان الكيل بمكيالين في التعامل مع الشعوب والدول، العراق وإسرائيل، روسيا والشيشان، يوغسلافيا والبوسنة والهرسك ... ولننظر إلى العولمة في اتجاه أوروبا الغربية من جهة وفي اتجاه العالم الثالث من جهة أخرى.

3 ـــ أن العولمة التي توجهها أمريكا تواجهها، بالرغم من تفكك الكتلة الشيوعية، كتلتان أخريان وإن كانتا في طور التكوين وهما **اليابان والاتحاد الأوروبي** وهي وضعية يهيمن عليها التنافس على الريادة من جهة، وعلى السيطرة من جهة أخرى، وعلى تقاسم النفوذ على دول الجنوب باعتبارها سوقا استهلاكية، ومصدرا للخامات، ومجالا للاستثمار. وهو تنافس لا نظن أنه سيتوقف، بل العكس قد يؤول إلى النزاع.

4 ـــ إن العولمة هذه أو **الأمركة** تصطدم مع الفطرة وهو أهم سبب يجعلنا نتفاءل على المدى البعيد.

إن العولمة تفترض التوحد والانضواء تحت نظام عالمي واحد شكلا ومضمونا هو النظام الرأسمالي الديمقراطي، وهي مثالية موغلة في الخيال مثلما هو الحال بالنسبة للشيوعية التي تهدف إلى العالمية مع زوال الدولة والطبقات... ذلك أن الله الذي خلق الناس هو الذي جعلهم يشكلون أمما وشعوبا، وهو الذي ارتضى أن تكون حياتهم في كيانات اجتماعية متباينة في المكان والزمان واللغة والسلالة، فهذا التعدد والاختلاف يستجيب إلى دواعي الفطرة إلى التعارف والتعاون والتدافع.

فالتنوع يعدد الأعمال والأنشطة والاكتشاف، ويعدد الأفكار والحيل، فينشأ عن ذلك تعدد الحضارات والثقافات، فتزداد الإنسانية معرفة بأسرار العالم، وقدرة على عمارة الأرض. هذه هي الفطرة فليس هناك إنسان كامل، وليس هناك مجتمع كامل. قال تعالى:﴿ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم﴾[1]. إنها سنة الله في الحياة الاجتماعية، أن يختلف الناس ليس في استعداداتهم وقدراتهم ومواهبهم...الخ فحسب بل حتى في عقائدهم وتصوراتهم واتجاهاتهم، ولولا هذه العملية لما أمكننا الحديث عن التعاون والتعارف والتكامل والتوازن. فمهما ابتعد الناس عن الفطرة، فإن دواعي الفطرة دائما تتغلب في النهاية.

لهذا نقول أننا متفائلون على المدى البعيد، لأن هذه **العولمة** التي تريدها أمريكا عولمة رأسمالية، تحمل الظلم والتناقض واللاإنسانية ومناقضة الفطرة، ونظام كهذا لا يمكن أن يعم أو يدوم، وإن خضع له الناس فهو خضوع المكره الذي لم يلبث أن يثور.

وبعد هل سنقف مكتوفي الأيدي أمام ضربات العولمة بل الأمركة إلى أن يحين موعد رحيلها بعد أن يثبت فشلها وفشل الفاعلين لها مع الزمن، أم علينا أن نتحرك لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وتجنب رحلة التيه التي ليس من الصعب علينا تصور خاتمتها المأساوية، والتي أعتقد أنها ستكون أسوأ من الخاتمة التي أوصلنا لها الخيار الذي تم تبنيه بعد الاستقلال **الخيار الاشتراكي الذي لا**

---

[1] ـ هود-118، 119.

رجعة فيه والذي أوصلنا إلى وضع يكاد يكون حوله إجماع أنه خيار **أهلك الحرث والنسل**. أنا أرى بأنه يجب التحرك وعدم الاكتفاء بالانتظار أو التكيف مع العولمة فإن ذلك لا يزيد أمورنا إلا تعقيدا. وإذا كنا لا نستطيع مواجهة العولمة من خلال جهودنا الخاصة كمجتمع صغير، فإنه علينا أن نشجع أي تكتل لمواجهة الظلم والتسلط والهيمنة والاستعلاء.

وعلينا أن نعمل داخليا على تحقيق الاستقرار والأمن لكل أفراد الشعب الجزائري، والذي لا نتوقعه إلا في ظل وحدة ثقافية تأخذ من الإسلام مصدرا وحيدا لكل التوجهات القيمية والممارسات الثقافية، أي كنظام رائد.

إنه بفضل المستوى العالي من التكامل الثقافي يمكن تحقيق المرونة الاجتماعية والتغيير الاجتماعي البناء الذي يتيح الفرصة للتفاعل مع العولمة الحالية بما يحقق النمو الاجتماعي والرقي الحضاري مع المحافظة على التماسك الاجتماعي والتميز الثقافي.

ويبقى أن ندرك كمسلمين أن مستقبلنا ومستقبل الإنسانية مرهون بالعمل بالإسلام، الإسلام الذي يوفر كرامة الإنسان من خلال:

1. عقيدته التي لا إكراه فيها.
2. شريعته التي تحفظ كرامة الإنسان التي أرادها له خالقه.
3. قيمه التي تتميز بأسمى المعاني وأنبلها.

إن الإجابة الوحيدة الممكنة بالنسبة لنا على العولمة الحالية التي تقودها أمريكا تكمن في استئناف دورنا التاريخي الرسالي "وتقديم رسالة الحضارة الإسلامية ذات العالمية الفريدة للإنسانية بوصفها ضربا روحيا خلقيا من العولمة الموجبة التي لا يتنافى فيها الدنيوي والأخروي تنافيا انفصاميا يجعل الإنسان موزعا بين عالمين أحدهما تحكمه القوانين الطبيعية العمياء **المؤسسة السياسية الحديثة** والثاني تحكمه القوانين العزلاء **المؤسسة الدينية الحديثة**"[1].

---

[1] ـ **أبو يعقوب المرزوقي**: العولمة والكونية- مجلة التجديد، ماليزيا، العدد4، 1998، 27.